2022 وجدة يوم الخميس 21 يوليوز

بيان توضيحي

نحن الأساتذة، أعضاء مجلس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، يؤسفنا أن نضطر من خلال هذا البيان، للرد على المغالطات والتضليل الوارد في البيان الصادر عن الإدارة يوم 19يوليوز2022، والمنشور بالموقع الرسمي للكلية حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا.

نؤكد أنه تنفيذا لمخرجات الجمع العام المنعقد يوم الجمعة 15 يوليوز 2022، القاضي برفض الامتحانات المبرمجة بشكل أحادي من طرف السيد العميد بالنيابة وفي تعد سافر على صلاحيات مجلس الكلية، حضر السيدات و السادة الأساتذة إلى المؤسسة يوم الاثنين 18 يوليوز 2022، وفُتح نقاش مسؤول فيما بينهم كان الهدف منه السعي إلى إيجاد مخرج للأزمة التي تعيشها الكلية؛ وتبعا لذلك، فوض السيدات والسادة الأساتذة المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي من أجل الدخول في حوار مع العميد بالنيابة يدعوه فيه إلى الاعلان عن أمرين أساسيين هما : تعليق الامتحانات المبرمجة من طرفه بشكل غير قانوني إلى حين إيجاد حل للأزمة والدعوة إلى انعقاد مجلس للكلية للتداول بشأن برمجة جديدة؛ ولقد استجاب السيد العميد بالنيابة لهذا الطلب ودعا إلى انعقاد مجلس للكلية يوم الثلاثاء 19 يوليوز في الساعة التاسعة صباحا.

وبالفعل انعقد المجلس الذي دعا إليه السيد العميد بالنيابة، حضره غالبية أعضائه، وبعد نقاش مستفيض حول نقطة وحيدة هي برمجة امتحانات الدورة الربيعية العادية، خلص المجلس بشكل ديموقراطي وبأغلبية أعضائه الحاضرين، إلى تعذر إجراء الامتحانات في الفترة المتبقية من شهر يوليوز الحالي، لاعتبارات متعددة منها انعدام الحد الأدنى المطلوب لإجراء امتحانات في ظروف مواتية وطبيعية بسبب الجو المشحون الذي تعرفه الكلية والذي انعكس على الحالة النفسية للأساتذة والطلبة الذين تعرضوا لإرهاق شديد واستنزاف لطاقاتهم المادية والمعنوية جراء المقاطعة المتكررة للامتحانات، فضلا عن حالة التخبط والارباك التي آل إليها تسيير الكلية، بسبب القرار الانفرادي الصادر من قبل العميد بالنيابة بإعلانه يوم الاثنين 18 يوليوز 2022 تاريخا لإجراء الدورة الربيعية العادية في تعد سافر لكل الهياكل التمثيلية الشرعية. وتبعا لذلك قرر المجلس بأغلبية ساحقة تأجيل إجراء الدورتين العادية والاستدراكية إلى بداية الموسم الجامعي المقبل، وانفض الاجتماع في جو عاد وهادئ، مع التزام الإ دارة بإصدار البلاغ عقب الاجتماع مباشرة.

إلا أنه وفي الوقت الذي كان الجميع ينتظر صدور البلاغ المتضمن لقرار المجلس، نتفاجأ ابتداء من الساعة الثانية عشرة زوال يوم الثلاثاء 19 يوليوز2022، بتلقي أعضاء المجلس لاتصالات هاتفية من طرف كتابة العمادة تخبرهم بدعوة السيد رئيس الجامعة لهم إلى ما سماه هذا الأخير دورة استثنائية مستعجلة لدراسة الجدولة الزمنية لامتحانات الدورة الربيعية العادية الخاصة بسلك الاجازة بالكلية تعقد في الساعة الخامسة بعد الزوال من نفس اليوم، بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، حيث تلقى السيدات والسادة الأساتذة أعضاء المجلس سيلا من الاتصالات الشخصية المباشرة من طرف السيد رئيس الجامعة وفي أوقات متعددة، كما توصلوا بدعوات لهذه الدورة عبر البريد الالكتروني، الأمر الذي اثار استغرابهم، خاصة وأن موضوع هذه الدعوة قد سبق الحسم فيه في مجلس الكلية المنعقد صباح نفس اليوم.

وفي الوقت الذي كان فيه الجميع - أساتذة وطلبة- يترقبون صدور الإعلان عن قرار مجلس الكلية، نتفاجأ مرة ثانية، وفي وقت متأخر من الليل، بصدور ما نعت ببيان توضيحي للرأي العام من قبل السيد العميد بالنيابة، وهوبيان مداره الوحيد التملص من مسؤولية الوضع الكارثي الذي ألت إليه الأمور في الكلية، وبيان ينطوي على الكثير من التضليل والمغالطات التي سنوضحها كما يلي:

أولا: إن السبب الرئيسي لتخلف السيدات والسادة الأساتذة عن اجتماع مجلس الكلية بتاريخ 06 يوليوز2022 هو خرق السيد العميد بالنيابة لقرار مجلس الكلية المتخذ بالإجماع بتاريخ 22 يونيو 2022، والقاضي بعدم عقد أي اجتماع آخر بخصوص هذه النقطة في حالة مقاطعة الامتحانات من جديد، وأن ما يذكره من مبرر لهذا الخرق والمتمثل في عدم التزام السيدات و السادة الاساتذة بإنجاز جميع محاضر الحراسة وتوفير مواضيع الامتحانات لكل الحصص المقررة غير صحيح، بدليل التواجد المستمر للأستاذات والأساتذة طيلة فترة الامتحانات وتوقيع المحاضرالتي يمكن الرجوع اليها، فضلا على أن التاريخ المحدد لانعقاد المجلس من طرفه كان يوم امتحان، التزم فيه السيدات والسادة الأساتذة بالحراسة تنفيذا لإعلانه الموجه للطلبة والأساتذة بتاريخ 29 يونيو 2022.

ثانيا : إن المجلس الذي يزعم السيد العميد بالنيابة التآمه بمن حضر يوم 13 يوليوز 2022، والذي ادعى فيه أنه زكى قراره الأحادي الصادر بتاريخ 7 يوليوز2022، لم يحضره أي أستاذ ولم يصدر بشأنه أي بلاغ، إضافة إلى أن القرار الأحادي جوهر اختلافنا مع السيد العميد بالنيابة، يعتبر بمثابة إلغاء للدعوة إلى هذا المجلس؛

ثالثا : إن القرار المتخذ من قبل مجلس الكلية والقاضي بإعادة برمجة امتحانات الدورة الربيعية العادية والاستدراكية بداية الموسم الجامعي المقبل، اتخذ بموافقة أغلبية أعضائه بشكل ديمقراطي ومسؤول، وقد عبر السيد العميد بالنيابة عن التزامه بالإعلان عنه مباشرة عقب الاجتماع، غير أنه لم يصدره لحد الان، وهو ما يثير الاستغراب والتساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا التلكؤ.

بناء عليه نشدد على:

- ضرورة الافراج عن الإعلان الرسمي لقرار مجلس الكلية القاضي بإرجاء برمجة امتحانات الدورة الربعية العادية والاستدراكية ابتداء من شهر شتنبر المقبل؛
- احترام الشرعية القانونية والهياكل التمثيلية للمؤسسة؛
- الكف عن كافة أشكال التدخل في اختصاصات وصلاحيات مجلس الكلية باعتباره الجهة التي تدير شؤون المؤسسة؛
- تحرير الطلبة من حالة الترقب واللايقين الناجمة عن عدم الإعلان الرسمي عن قرار مجلس الكلية؛

ونؤكد في الختام لكل من يعنيه الأمرأن المصلحة العامة والفضلى للطلبة أمر فوق أي اعتبارات أو أية أجندات خاصة.

وبه وجب الاعلام والسلام

و السلام

ذ طارق جدايني ، ذ العربي البوبكري ، ذ موسي عبد الرحمن ، ذة نادية قايدي ، ذ يوسف يحياوي ذ خالد فكري، ذ مصطفى لكحل ، ذ كمال حساني، ذ عادل اسلاسي المثابر، ذ عبد الحق كويرتي، ذة هكو أمينة. فوزية مجيدي. د. شهيب محمد